الاسم العائلي:	طال		
الاسم الشخصي:	أيسي		
الاسم الثاني:	Laluniè		
نوع الجنس:	أنثى		
تاريخ الميلاد:	15 تشرين الثاني/نوفمبر 1968		
*	-		
الجنسية:	سنغالية		
المعايير الإقليمية:	أفريقيا		
الجنسية الثانية: (في حالة وجودها)			
الحالة الاجتماعية:	متزوجة، أم لثلاثة أطفال		
القائمة ألف/القائمة باء	القائمة ألف		
اللغات	اللغة الأم: بولار (فولاني)		
- الإنجليزية	(المكتوبة)مستوى متوسط	(الشفوية)مستوى متوسط	
- الفرنسية	(المكتوبة) مستوى متقدم	(الشفوية)مستوى متقدم	
- لغات أخرى	الولوف : (المكتوبة) الرجاء الاختيار>>	(الشفوية)مستوى متقدم	
	: (المكتوبة)الرجاء الاختيار>>	(الشفوية)الرجاء الاختيار>>	
	: (المكتوبة)الرجاء الاختيار>>	(الشفوية)الرجاء الاختيار>>	
	: (المكتوبة)الرجاء الاختيار>>	(الشفوية)الرجاء الاختيار>>	
المؤ هلاتالأكاديمية: التاريخ، المؤسسة، الدبلومات الحاصلة عليها (ابتداء بآخر دبلوم) - الرجاء استنساخ/لصق البيانات عند اللزوم			
1995/08 - 1994/01			
- المؤسسة:	المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء (ENAM)	د دکار	
- الدبلوم الحاصلة عليه:			
1992/08 - 1987/10			
- المؤسسة:	كلية الحقوق بجامعة الشيخ أنتا ديوب داكار		
- الدبلوم الحاصلة عليه:	الماجستير في العلوم القانونية		
1987/07 - 1984/10			
- المؤسسة:	ثانوية جون فيتزجرالد كينيدي بدكار		
- الدبلوم الحاصلة عليه:	شهادة الباكلوريا (شعبة الآداب)		
الشهر/السنة - الشهر/السنة			

- المؤسسة:
- الدبلوم الحاصلة عليه:

الشهر/السنة - الشهر/السنة

- المؤسسة:
- الدبلوم الحاصلة عليه:

الخبرة العملية: التاريخ، جهة العمل، اللقب الوظيفي، معلومات أخرى (بدءا بآخر وظيفة) - الرجاء استنساخ/لصق البيانات إذا لزم الأمر - يرجى بيان مدى صلة الخبرة بالوظيفة المرشح لها إما في القائمة 'ألف' أو في القائمة 'باء'، حسب الحالة

11 / 2017 حتى الوقت الحالي

- جهة العمل: وزارة العدل

- اللقب الوظيفي: الأمينة العامة

- معلومات أخرى: بهذه الصفة، ساهمت في تنسيق وضع قانون يجرم أعمال الاغتصاب والميل الجنسي نحو الأطفال في السنغال وأشرفت على وضع مشروع مدونة حقوق الطفل في السنغال.

- توليت مسؤولية سير أعمال الخدمات المركزية وتنسيقها ومراقبة ومتابعة أنشطتها، وأتاح لي هذا العمل، على مستوى رفيع، أن أقوم بإدارة الأعمال المهمة للغاية المتعلقة بالمواد ذات الصلة بالقائمة ألف (القانون الجنائي والإجراءات الجوء، الجنائية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتعان القضائي الدولي وتسليم المجرمين وطلبات اللجوء، وغير ذلك.

2017/11 - 2017/09

- جهة العمل: وزارة العدل

- اللقب الوظيفي: مديرة ديوان وزير العدل

معلومات أخرى: كان اضطلاعي بمسؤولية هذا المنصب مناسبة جيدة لتعزيز قدرات التكيف والتنظيم لدي، لأنه كان ضروريا إثبات القدرة على مواجهة الحالات الطارئة والمعقدة وكذلك المتميزة بضغط كبير.

-

2017/09 - 2015/10

- اللقب الوظيفي: مستشارة للاستفتاء لدى المحكمة العليا

- معلومات أخرى: عضو في الغرفة الجنائية والغرفة الإدارية

- بصفتي مستشارة، تسنى لي بهذه المناسبة ممارسة مهام القاضية في مقر أعلى الهيئات القضائية ومعالجة ملفات قضايا جنائية و يصفحنيا و المعالمة بقضايا مهمة للغاية في إطار إجراءات الطعن لدى محكمة النقض.

2015/06 - 2013/2**o**

- جهة العمل: وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط

- اللقب الوظيفي: موظفة قضائية لدى الدولة (منصب معادل لمديرة)

- معلومات أخرى: في إطار هذه الوظيفة، توليت مسؤولية ملفات جنائية مهمة كانت دولة السنغال طرفا مدنيا فيها أو لها مسؤولية مدنية فيها أمام الولايات القضائية على الصعيد الوطني والدولي. وعليه، كنت مسؤولة

عن تمثيل دولة السنغال في جميع الإجراءات الجنائية والجنحية أمام الولايات القضائية المختصة.

2

2013/02 - 2012/05

- جهة العمل: وزارة العدل

- اللقب الوظيفي: مستشارة فنية من الدرجة 1

معلومات أخرى: مسؤولة فيما يخص القضايا الجنائية: في إطار هذا المنصب، كنت مسؤولة بالنظر والتفكير في السياسة الجنائية للحكومة ووضع استراتيجية فيما يخص التحقيقات الجنائية والدعاوى الجنائية المعقدة أو التي تنطوي على مسائل مهمة بالنسبة للدولة والنظام العام. كما أسندت لي مهمة صياغة نقارير ومذكرات وخطابات موجهة للسلطات العليا بشأن جميع المسائل المهمة ذات الصلة بالولايات القضائية الجنائية.

2011 / 12 -2010 / 08

جهة العمل: وزارة العدل

اللقب الوظيفي: وكيلة المدعى العام للجمهورية لدى المحكمة الإقليمية في دكار

- معلومات أخرى. هذه المحكمة تعادل محكمة الدائرة العليا، وهي أهم هيئة قضائية في البلد فيما يخص حجم النزاعات وتعقيد الإجراءات. وفي إطار هذا المنصب، على غرار المناصب السابقة التي عملت فيها بصفتي عضو من أعضاء النيابة العامة، كان عملي اليومي يتمثل في تنفيذ القانون الجزائي والإجراءات الجنائية. وأتاحت لي هذه الوظائف الإشراف على أنشطة أربعين وحدة تحقيق من وحدات الشرطة والدرك وإدارتها، وتنسيق عمل سبعة عشر قاضيا من قضاة النيابة العامة وإعداد الملفات القضائية ودعم قرارات الاتهام خلال جلسات المرافعة. ومن ثم فقد اكتسبت دراية كبيرة ومعرفة متعمقة بكافة المسائل القانونية ذات الصلة بالولايات القضائية الجزائية وكذلك تطوير قدراتي في مجال التسيير والعمل الجماعي.

2010 / 08 - 2009 / 09

جهة العمل: وزارة العدل

اللقب الوظيفي: وكيلة النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بدكار

معلومات أخرى: في إطار هذا المنصب، قمت بالإشراف على ملفات جنائية تم الحكم فيها لدى محكمة الاستئناف وكذلك خلال جاسات محكمة الجنايات التي يتم فيها الحكم في القضايا الجنائية.

2009 / 09 -2005 / 08

جهة العمل: وزارة الاقتصاد والمالية

اللقب الوظيفي: نائبة مدير ـ مسؤولة عن العلاقات الدولية والمسائل القضائية في إطار الوحدة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومعالجة البيانات المالية (CENTIF).

معلومات أخرى: الوحدة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومعالجة البيانات المالية هي الوحدة التنفيذية الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومعالجة البيانات المالية. وفي هذا المنصب، شاركت في تحليل ومعالجة المعلومات لتحديد مصدر المعاملات أو طبيعة المعاملات المشتبه في أنها تنطوي على غسل أموال أو تمويل الإرهاب. وكجزء من مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، شاركت مشاركة كبيرة في التعاون القضائي الدولي، ولا سيما في تبادل المعلومات مع دوائر الاستخبارات المالية في بلدان أخرى. وقد كنت مسؤولة بصفة خاصة عن إعداد تقارير للمدعي العام للجمهورية من أجل إجراء تحقيق قضائي. وأشرفت أيضا على إعداد تقارير دورية (فصلية على الأقل) وتقرير سنوي يتم بواسطتها تحليل تطور أنشطة مكافحة غسل الأموال على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا المنصب، كنت مسؤولة عن تنسيق التحريات والتحقيقات، وصياغة التقارير بغية إحالتها إلى سلطات الادعاء، ومتابعة الإجراءات المعلقة أمام المحاكم في نهاية المطاف.

2005 / 08 -2002 / 08

جهة العمل: وزارة العدل

اللقب الوظيفي: مندوبة المدعى العام للجمهورية لدى محكمة مقاطعة بيكين.

معلومات أخرى: وفي إطار عملي كرئيسة لمكتب النيابة العامة على مستوى هذه الولاية القضائية الأكثر أهمية في البلد، كان يتلخص عملي في الإشراف على التحقيقات التي تجريها أكثر من عشر وحدة من وحدات الشرطة والدرك، وتلقي التقارير من هذه الوحدات، وتلقي محاضر التحقيقات، والبت فيها، وحضور جلسات الاستماع لدعم الادعاء.

2002 / 10 - 1995 / 08

جهة العمل: وزارة العدل

اللقب الوظيفي: وكيلة المدعى العام للجمهورية لدى المحكمة الإقليمية في دكار

- معلومات أخرى: حيث إن مكتب المدعي العام لدى المحكمة الإقليمية في دكار هو أهم هيئة قضائية في البلد من حيث حجم المناز عات وتعقيد القضايا، فقد أسهمت مدة عملي هناك (لمدة سبع سنوات) في تمكيني من امتلاك معرفة ودراية جيدة بالقانون الجزائي والإجراءات الجنائية. والواقع أنني كنت مسؤولة عن تسوية القضايا البالغة التعقيد منذ تلقي محاضر التحقيق، من خلال اتباع اللوائح بوجه خاص بدءا بفتح التحقيق القضائي أمام قاضي التحقيق، ومتابعة الإجراءات إلى حين إصدار الحكم. وأتاح لي اختصاص القانون العام الذي تضطلع به هذه الولاية القضائية في هذه المحكمة أن أصبح على علم ودراية بجميع الدعاوى الجنائية (المسائل المالية و الجنائية و الجنائية و الجنائية و الجنائية مسؤولية وكيلة قضائية مسؤولة عن قضايا القصر في محكمة الأحداث.

أنشطة مهنية أخرى ذات صلة:

- الرجاء استنساخ/لصق البيانات عند اللزوم

• النشاط:

2009/01

• النشاط: دورة تدريبية وحلقة عمل بشأن تهريب النقد بالجملة نظمتها إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية

2008/10

• النشاط: حلقة عمل بشأن "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" نظمها في تونس المعهد المتعدد الأطراف لأفريقيا بالاشتراك مع بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

2008/09

• النشاط: دورة تدريبية بشأن "تمويل الإرهاب وغسل الأموال نظمها كل من مكتب التحقيقات الاتحادي والدائرة الدولية للدخل - شعبة التحقيقات الجنائبة

2006/03

• النشاط: دورة تدريبية حول تقنيات التحقيق المالي نظمتها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية، الوحدة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ومعالجة البيانات المالية/السنغال

2005/05

• النشاط: حلقة در اسية تدريبية لمُقيّمي فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا في مجال مكافحة "غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أكثر المواد المنشورة صلة بالموضوع

أكثر الحلقات الدراسية والمؤتمرات صلة بالموضوع

مؤتمر «استقلالية الادعاء العام والمساءلة: شرطان مسبقان لسيادة القانون » نظمته رابطة المدعين العامين في أفريقيا، موريشيوس 2018.

المؤتمر الدولي الأول حول العدل المنعقد في مراكش تحت عنوان "استقلال الجهاز القضائي". مراكش، المملكة المغربية، 2018.

العضوية في الرابطات والجمعيات المهنية

عضو في رابطة الحقوقيات السنغاليات: رابطة الحقوقيات في السنغال تعمل بنشاط في تعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس.

الجوائز والأوسمة

وسام الشرف من قبل إدارة السجون في السنغال

وسام الشرف الوطنى لأسد السنغال بدرجة فارس

وسام الشرف الوطني بدرجة فارس من الجمهورية الفرنسية
الاهتمامات الشخصية
الحقائق الأخرى ذات الصلة